S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/221
12 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة طيه المؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨ التي وردت إلي من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة المنشأة عملا بولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (انظر المرفق).

ويرد مرفقا بالرسالة تقرير الدول الأعضاء المشاركة في البعثة، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ١١٥٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨. وسأكون ممتنا لو أحطتم أعضاء مجلس الأمن علما بالرسالة وبما هو مرفق طيها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الشامل للفترة من ٣ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، الذي طلبه مجلس الأمن عملا بالفقرة ١٠ من قراره ١١٥٢ (١٩٩٨)، المتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(توقيع) الفريق أمادو توماني توري
رئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي

تذييل

التقرير المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

(١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ القرار ١١٥٢ (١٩٩٨) الذي يعتبر امتدادا لقراره ١١٣٦ (١٩٩٧) السابق.

وطلب المجلس في الفقرة ١٠ من منطوق القرار المذكور إلى الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، أي إلى اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي تمثل تلك الدول، أن تقدم إليه تقريرا عن طريق الأمين العام قبل ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٢ - ويعرض هذا التقرير تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٣ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨.

ثانيا - الإدارة السياسية للبعثة

٣ - اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي يرأسها الفريق أمادو توماني توري، هي الهيئة المشرفة على عمل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، ذلك أنها تتلقى التوجيه السياسي الضروري مباشرة من رؤساء الدول المعنيين لا سيما رئيس جمهورية غابون، رئيس اللجنة الدولية للوساطة.

٤ - وتخضع بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي لسامي إشراف الرئيس الحاج عمر بانغو، رئيس غابون، وعميد رؤساء الدول أعضاء اللجنة الدولية للوساطة. وتخضع أيضا إلى السلطة السياسية للفريق أمادو توماني توري، رئيس اللجنة الدولية للمتابعة.

ثالثا - الدعم السوقي والتقني المقدم إلى اللجنة الدولية للمتابعة

٥ - تجدر الإشارة هنا أن اللجنة الدولية للمتابعة التي أنشأها رؤساء الدول أعضاء اللجنة الدولية للوساطة، تتلقى، منذ إنشائها، الدعم السوقي والتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعا - الدعم السوقي والمالي المقدم إلى بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي

٦ - تتلقى بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي الدعم السوقي من الدول المشاركة، ومن فرنسا، ومن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى كما وردت الإشارة إلى ذلك في التقارير السابقة. وتلقت أيضا في الماضي الدعم من منظمة الوحدة الأفريقية.

٧ - وترحب اللجنة الدولية للمتابعة بإنشاء قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة قريبا في جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز حالة السلم التي عادت بفضل عمل ودعم اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. وحرصا على عدم إصدار حكم مسبق على المهمة التي ستوكل لهذه القوة، تقترح اللجنة الدولية للمتابعة أن تشمل ولاية القوة مواصلة تنفيذ البنود التي لم تنفذ بعد في اتفاقات بانغي.

خامسا - تنفيذ اتفاقات بانغي

٨ - إن اتفاقات بانغي المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، التي تم التوصل إليها نتيجة للجهود الشاقة التي بذلتها لجنة التشاور والحوار، برعاية وتوجيه الفريق أمادو توماني توري، رئيس اللجنة الدولية للمتابعة، تشكل الأساس الذي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل بناء وتعزيز السلام ومن أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وهي الطريق التي لا محيد عنها من أجل إنعاش جمهورية افريقيا الوسطى وتعميرها.

٩ - ووضعت اللجنة الدولية للمتابعة خطة زمنية لتنفيذ الاتفاقات المذكورة، ووافقت عليها جميع الأطراف. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه حدث بعض التأخير في التنفيذ الكامل لبعض البنود التي يرى هذا الطرف أو ذاك أنها هامة. وبعد الأحداث العديدة التي تخللت المسار الحرج لعملية المصالحة الوطنية، يجري حاليا التعجيل بعض الشيء في تنفيذ بعض البنود الرئيسية الواردة في البرامج الزمنية التي وضعتها اللجنة الدولية للمتابعة.

١٠ - وبالفعل، تبين من محفل تقييم تنفيذ اتفاقات بانغي المعقود في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ ما يلي:

(أ) تم تنفيذ عدد من البنود الهامة تنفيذا كاملا؛ وهي البنود المتعلقة بالمسائل التالية:

- نشر قوة تساهم فيها البلدان الأفريقية؛

- تشكيل حكومة الوحدة الوطنية؛

- التخلي عن تنفيذ تقرير اللجنة البرلمانية للتحقيق ومراجعة الحسابات؛

- العفو عن مرتكبي الجرائم المرتبطة بالتمرد الثالث؛

- بعض جوانب نزع السلاح (إعادة إدماج العسكريين المتمردين في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، واتخاذ تدابير أمنية لاستئناف إذاعة جمهورية أفريقيا الوسطى بث برامجها على الموجات القصيرة)؛

- تسوية وضع رؤساء الدولة السابقين (القانون رقم ٠١٢/٩٧ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والذي تلاه مرسوم التنفيذ رقم ٠٣٨/٩٨ المؤرخ ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨)؛

- تدابير تهدئة الوضع، لا سيما الظروف الأمنية في المدارس وتنقيح الجدول الزمني الدراسي للموسم ١٩٩٦/١٩٩٧)؛

- التدابير المتعلقة بالسلم والتنمية؛

- تسمية الاتفاق السابق لوضع ميثاق المصالحة الوطنية.

ويجب الآن تصنيف البند المتعلق بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وهو البند الذي يعتبر جاري التنفيذ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، يجب تصنيفه ضمن فئة البنود التي نفذت بعد الجلسات المشهودة التي عقدت من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨.

(ب) وهناك بنود أخرى بلغت مرحلة متقدمة من التنفيذ تتعلق بالمسائل التالية:

- القانون الانتخابي واللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة (ربما تتم الموافقة على مشروع القانون المتعلق بهاتين المسألتين والذي بدأت الجمعية الوطنية النظر فيه في دورة استثنائية عقدتها في شباط/فبراير، وربما تتم الموافقة عليه خلال الدورة العادية للجمعية الوطنية التي بدأت في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨)؛

- قانون الصحافة والمجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية (سيتم بحث مشروعي القانونين المتعلقين بهاتين المسألتين خلال الدورة الأولى للجمعية الوطنية)؛

- توصيات المؤتمر العام للدفاع الوطني؛

- إجراءات الوصول إلى الوظائف في جامعة بانغي.

(ج) بعض البنود التي تم الشروع في تنفيذها؛ والتي يجب أن يتواصل تنفيذها على امتداد فترة طويلة بعض الشيء؛ وهي بنود تتعلق بالمسائل التالية:

- تنفيذ بروتوكول الاتفاق السياسي للبرنامج الأدنى المشترك؛

- احترام دستور الجمهورية وشرعيتها الدستورية، ومؤسساتها، وقوانينها وأنظمتها، وكذلك حقوق الإنسان؛

- المصالحة الوطنية بجانبيها: تقييم الأضرار الناجمة عن مختلف الأزمات والتعويض للضحايا؛

- الحكم الجيد.

(د) وهناك بعض البنود الأخرى التي لم يشرع بعد في تنفيذها؛ وهي البنود المتعلقة بالمسائل التالية:

- توصيات المؤتمر العام للشباب؛

- تعديل قانون الإجراءات الجنائية؛

- خفض عدد الدوائر التابعة لرئاسة الجمهورية؛

- تنقيح بعض مواد الدستور؛

- التفاوض على ميثاق اجتماعي مع النقابات.

١١ - ويجب التأكيد أن المشاكل الشائكة المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمنح الدراسية التي لم تدفع، تندرج للأسف في فئة البنود التي لم تنفذ بعد بسبب الحالة الهشة للاقتصاد الوطني والمالية العامة.

١٢ - وعلى إثر تحديد جميع البنود التي لم تنفذ بعد (أو نفذت تنفيذا جزئيا)، تم وضع خطة عمل من ثلاث مراحل (قصيرة ومتوسطة وطويلة) وعرضت على مؤتمر المصالحة الوطنية الذي اعتمدها بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها.

١٣ - وفيما يتعلق، على نحو أكثر تحديدا، بالبنود المدرجة في الخطة الزمنية التي وضعتها اللجنة الدولية للمتابعة يلاحَظ، لحسن الحظ، أنه تم تنفيذ كل البنود، إما بصورة كاملة أو جزئيا (في طور متقدم).

١٤ - وفيما يتعلق، خاصة بالبند المتصل بنزع السلاح، فإن تنفيذه مازال جاريا، ولو أن جمع الأسلحة أصبح أكثر تباطؤا مما كان عليه في البداية. وتمت عمليات نزع السلاح في مدينة بانغي وفقا لمنهجية ورد وصفها في التقارير السابقة. وتم حتى الآن تحقيق نتائج على النحو التالي:

(أ) الأسلحة الثقيلة: ٩٢,٩١ في المائة؛

(ب) الأسلحة الخفيفة: ٥٧,٤٧ في المائة؛

(ج) الذخائر المتنوعة: ٦٠٤ ٤٦٤ وحدة؛

(د) المتفجرات والصواعق: ٧١٤ ٢٦ وحدة.

١٥ - وبالنظر لمختلف العوامل المذكورة في التقارير السابقة، يمكن بسهولة إدراك أن إمكانية جمع كل الأسلحة الخفيفة لم تتأكد بعد، رغم جميع الوسائل المستعملة وكل الاستراتيجيات المستخدمة. ورغم أنه لا يزال هناك أمل في مواصلة عمليات نزع السلاح بصورة مجدية في بانغي وفي داخل البلد على حد سواء، فإنه من قبيل الوهم الظن بأن جمع الأسلحة الخفيفة سيتم على نفس النطاق الذي جرى به جمع الأسلحة الثقيلة.

١٦ - ونظرا لمختلف الشائعات، التي لا أساس لها والتي تولّد الريبة ونوعا من الهوس، إذ تفيد بأن كمية من الأسلحة يصعب تقديرها قد تكون أدخلت إلى البلد في تواريخ مختلفة، فإن اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي تريان أن عمليات نزع السلاح لم تـُكمل بعد وما زالتا تهتمان بها بعناية وصبر.

١٧ - ومن الجلي أن عملية المحاسبة فيما يتعلق باستعادة الأسلحة لا تتصل إلا بالأسلحة والذخائر التي أ ُخرجت من مستودعات أسلحة الدولة. وهذا هو السبب الذي تظل من أجله اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي يقظتين، كما أنهما لا تهملان أي معلومات تصلهما بخصوص مخابئ للأسلحة.

١٨ - وقد كانت مستويات النجاح متغيرة فيما يتعلق بالبند المتصل بتقرير اللجنة البرلمانية للتحقيق ومراجعة الحسابات، واعتمدت الجمعية الوطنية أخيرا قانونا في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ أصدره رئيس الجمهورية في اليوم نفسه تحت الرقم ٩٨-٣.

١٩ - أما بخصوص الحكم المتصل بتطبيق توصيات مجلس الدفاع الوطني، فإن لجنة إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن، التي يرأسها وزير الدفاع والتي وضـُعت تحت سامي إشراف رئيس اللجنة الدولية للمتابعة، قدمت تقريرها في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. إن أعمال هذه اللجنة هي التي كان من المقرر أن يتم في إطارها التوصل إلى حلول مقبولة لدى الجميع بخصوص التوصيات الرئيسية التي ظهر خلاف بشأنها. وهذه التوصيات هي التوصيتان المتصلتان بـ "حل" قسم التحريات والبحوث والوثائق والمركز الوطني للبحوث والتحقيقات، والتوصية المتصلة بـ "خفض عدد أفراد" وحدة الأمن الرئاسي. وأيدت لجنة إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن ما يلي:

(أ) حل قسم التحريات والبحوث والوثائق وتعيين أفراده للعمل في كياناتها الأصلية؛

(ب) حل المركز الوطني للبحوث والتحقيقات؛

(ج) إنشاء مديرية للوثائق تـُعنى بأمن إقليم البلد؛

(د) التنفيذ الصارم للمرسوم الرئاسي رقم ٨٧/٩٤ المؤرخ ٨ آذار/ مارس ١٩٩٤ المتصل بوحدة الأمن الرئاسي والذي يسند لهذه الوحدة مهام مقبولة لدى الجميع، باستثناء التجاوزات التي لوحظت وأدينت، فضلا عن الحد من عدد أفراد الوحدة نتيجة لذلك.

٢٠ - وقـع رئيـس الجمهورية، فـي ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨، مراسيم تتناول، على التوالي، البنود الأربعة المذكورة آنفا. بيد أنه لا بد من ملاحظة أن بعض الأحكام تحيد عن المقترحات التي قدمتها لجنة إعادة التشكيل، خاصة فيما يتعلق بوجود كتيبة في الريف تابعة للقوة الخاصة الجديدة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية، من جهة، وبتضمين المديرية العامة لوثائق الدولة الملحقة برئاسة الجمهورية شرطة قضائية، من جهة أخرى.

٢١ - وأخيرا، انعقد بالفعل مؤتمر المصالحة الوطنية، في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨. وقد افتتحه الرئيس باتاسي واشترك فيه ممثلو جميع مكونات مجتمع أفريقيا الوسطى. ووقعت بعض الحوادث تمت السيطرة عليها بسرعة بفضل يقظة اللجنة الدولية للمتابعة من جهة والرغبة الحقيقية لأغلبية شعب أفريقيا الوسطى في تحقيق المصالحة الوطنية من جهة أخرى. وهكذا فإن قرار تعليق المشاركة في أعمال المؤتمر، الذي اتخذه مندوبو أحزاب المعارضة السياسية الإحدى عشر (مجموعة الإحدى عشر)، والحركة من أجل الديمقراطية والتنمية، واتحاد نقابات عمال أفريقيا الوسطى، لم يدم إلا قليلا.

٢٢ - على الصعيد التقني، جرت في ظروف جيدة أعمال المؤتمر برئاسة القس اسحق زوكوي، عميد كلية اللاهوت في بانغي، وذلك بفضل تحضير منهاجي ودقيق قامت به اللجنة التحضيرية تحت إشراف السيد لوران غومينا - بامبالي، وزير حقوق الإنسان والنهوض بالثقافة الديمقراطية والمصالحة الوطنية، بدعم سياسي من اللجنة الدولية للمتابعة ومالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣ - وبعد ستة أيام من الأعمال، اتخذ مؤتمر المصالحة الوطنية عددا هاما من القرارات والمقررات، أبرزها تلك التي تتصل بميثاق المصالحة الوطنية وبمرفقاته (خطة العمل للتنفيذ الفعلي لبنود اتفاقات بانغي التي لم تنفذ بعد وإنشاء لجنة المتابعة والتحكيم).

٢٤ - وثمة قرارات وتوصيات أخرى جديرة هي كذلك بالملاحظة:

(أ) التوصية المتصلة بتحديد الأقاليم وتحقيق اللامركزية؛

(ب) التوصية المتصلة بإعادة السلطة للأعيان؛

(ج) التوصية المتصلة بتنفيذ قانون الأسرة؛

(د) التوصية المتصلة بتطبيق استنتاجات المؤتمر العام للشباب؛

(هـ) التوصية المتصلة بتنفيذ القانون الوطني للسكان؛

(و) التوصية المتصلة بتنظيم مجلس الاقتصاد والمالية؛

(ز) التوصية المتصلة بالعلاقات الخارجية؛

(ح) التوصية المتصلة بإعداد وتنفيذ خطة وطنية لمكافحة الفقر؛

(ط) التوصية المتصلة باحترام القواعد الديمقراطية؛

(ي) التوصية المتصلة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية؛

(ك) التوصية المتصلة بالحالة الإدارية؛

(ل) التوصية المتصلة بالوحدة الوطنية؛

(م) التوصية المتصلة بالثقافة الديمقراطية؛

(ن) التوصية المتصلة بالحالة السياسية؛

(س) التوصية المتصلة بالسعي إلى إبرام اتفاق لجمهورية أفريقيا الوسطى مع مؤسسات بريتون وودز؛

(ع) التوصية المتصلة بالترتيبات الواجب اتخاذها بغية دفع التعويضات لضحايا التمردات؛

(ف) التوصية المتصلة بإعلان يوم وطني للمصالحة الوطنية: ٥ آذار/ مارس.

٢٥ - وأصدر المؤتمر، علاوة على ذلك ثلاثة (٣) إعلانات وعريضتين اثنتين تهدف إلى تعزيز روح المصالحة لدى جميع مكونات الأمة. وكما ذكر في الختام السيد لوران غومينا - بامبالي، المقرر العام للمؤتمر، فإن "النتائج الهامة التي تم تحقيقها بهذه الصورة كانت على قدر الاستثمار المادي والمعنوي والسياسي الذي قامت به جميع مكونات أمة أفريقيا الوسطى خلال الأيام الستة التي استغرقتها الأعمال. وهي تلزمها جميعا. ويمثل تحقيقها الفعلي الشرط المسبق لاستعادة البلد السلم والوحدة، من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة".

٢٦ - وعقدت الجلسة الختامية في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ برئاسة سعادة الرئيس الحاج عمر بونغو رئيس غابون، وبحضور الرؤساء إدريس دبي رئيس تشاد، وألفا عمر كوناري رئيس مالي، ولوران ديزيريه كابيلا

رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعمر حسن البشير رئيس السودان، والرئيس أمادو توماني توري رئيس اللجنة الدولية للمتابعة، وممثلي رؤساء دول السنغال، وبوركينا فاصو، وتوغو، وأوغندا، والكاميرون، والأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية ابراهيما فول، وممثلي الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والمدير العام لليونسكو، والأمين العام لمنظمة الفرانكفونية، ومدير عام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٧ - وبعد الاستماع الى رسائل من الأمينين العامين للمنظمة الفرانكفونية ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمدير العام لليونسكو، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمين العام للأمم المتحدة، قام المقرر العام للمؤتمر، بعرض نتائج الأعمال التي استحق نجاحها الارتياح الكبير لدى جميع المشتركين.

٢٨ - وكانت إحدى العلامات البارزة لنهاية هذا اللقاء الكبير الذي سيكون علامة بيضاء بارزة في تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى، ثلاث كلمات هامة مليئة بدروس الحكمة، والتسامح وقبول الحق في الاختلاف، وحب الغير، والتضامن الوطني، والتعايش السلمي بين جميع الفئات الاجتماعية والأعراق التي يضمها البلد:

(أ) كلمة الجنرال أمادو توماني توري، رئيس اللجنة الدولية للمتابعة؛

(ب) كلمة السيد أنج فليكس باتاسي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس الدولة؛

(ج) كلمة الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون، ورئيس اللجنة الدولية للوساطة.

٢٩ - وكان هناك شاغل مشترك الى حد كبير بين المشتركين في مؤتمر المصالحة الوطنية، وهو تهيئة مناخ ملائم لهذه المصالحة والتي تتمثل الشروط اللازمة والمفيدة لها فيما يلي:

(أ) دفع الأجور بانتظام؛

(ب) التطبيق الكامل لمختلف بنود اتفاقات بانغي؛

(ج) اتخاذ تدابير حيوية للإصلاح الاقتصادي (بما في ذلك إبرام اتفاق مع مؤسسات بريتون وودز)؛

(د) إطلاق مبادرات ترمي الى إيجاد حل لمشكلة ضحايا عمليات التمرد.

٣٠ - ويمكن أن نأمل، بعد التوصل الى نتائج ممتازة لمؤتمر المصالحة الوطنية، في أن تنجلي الحالة تدريجيا. وتتمثل إحدى أبرز العلامات على بداية الانفراج الذي طالما تعلق الأمل به في الاتفاق الذي جرى التوصل اليه في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٨، بفضل المساعي الحميدة للجنة الدولية للمتابعة بين وزير الداخلية، الجنرال فرانسوا ندجادير - بدايا من ناحية والبروفسور أبل غومبا، بالنيابة عن مجموعة الأحزاب السياسية

المعارضة الإحدى عشر، من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنرال ندجادير قد تقدم بشكوى ضد زعماء مجموعة الإحدى عشر في أعقاب الإعلان الصادر عنها في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ واعتبره الجنرال منطويا على قذف. وأدى هذا الحادث ليس فقط الى فشل التوصل الى حل وسط بشأن عقد المؤتمر، ولكن أيضا إلى فشل عملية إقرار وتدعيم السلام برمتها. وقام الجنرال ندجادير، بموجب هذا الاتفاق، بسحب شكواه تحقيقا للانفراج العام.

سادسا - التعاون مع سلطات أفريقيا الوسطى ومختلف أسر الأحزاب السياسية

٣١ - واصلت اللجنة الدولية للمتابعة اتصالها الدائم مع جميع العناصر الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد خلال فترة نهاية المهمة والتي لا يمكن خلالها ولا ينبغي إهمال بذل الجهد الأساسي لتدعيم السلام. ولذلك فإن الأمر يستلزم أن تبقى اللجنة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي على أهبة الاستعداد حتى يتم الإعلان عن استبدالها بقوة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

سابعا - التعاون مع المنظمات الدولية

٣٢ - الجميع في بانغي (الطبقة السياسية، والمجتمع المدني، والعسكريون، والأجانب) على اقتناع بضرورة وجود قوة عسكرية وأمنية بعد ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ مما يساعد على تدعيم السلام وإنعاش عملية المصالحة الوطنية. ويتفق الجميع على التسليم بأنه حتى إذا لم تشكل الانتخابات غاية في حد ذاتها، فإن حسن سيرها لا يمكن سوى أن يسهم في استقرار الحالة.

٣٣ - وبالرغم من جميع جهود الإصلاح الجارية، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى التي شهدت أنشطتها الصناعية والتجارية شللا جليا خلال أشهر عديدة، لم تتمكن بعد من مواجهة التزاماتها الداخلية (الأجور، والمعاشات التقاعدية، والمنح الدراسية، وتسيير المرافق الاجتماعية الأساسية وجهاز الدولة) وفي نفس الوقت التزاماتها الخارجية، لا سيما سداد الأقساط المستحقة لمؤسسات بريتون وودز.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، فإن عدم تسوية مشكلة متأخرات الأجور، والمعاشات التقاعدية، والمنح الدراسية لا يزال يؤدي الى مناخ اجتماعي ملبد للغاية. ويعني هذا أن الشاغل الأكبر لسلطات أفريقيا الوسطى هو إيجاد المـوارد اللازمة لحل مشكلة متأخـرات الأجور لمدة سبعة أشهر، ومتأخرات المعاشات التقاعدية أو المنح الدراسية لأشهر عديدة أخرى.

٣٥ - وأظهرت الاتحادات النقابية بالفعل، التي أبدت حتى الآن الكثير من التفهم والاعتدال في مواجهة الحالة، علامات على ثورة الأعصاب وفقدان الصبر.

ثامنا - نشر القوة

٣٦ - تقلد العميد بارتلمي راتنغا، الذي عينه الرئيس بونغو مؤخرا في موقع العميد أوغسطين بونغو - موكاغني، مهام منصبه يوم الجمعة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ وأصبح بذلك ثالث قائد لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

٣٧ - وتواصل البعثة تأمين مجمل أحياء عاصمة أفريقيا الوسطى باحتلال ٢٠ مركزا للمراقبة والاشتراك في دوريات أمن مختلطة بالاشتراك مع قوات الأمن والدفاع بأفريقيا الوسطى في جميع أحياء مدينة بانغي.

٣٨ - وقد انخفضت بصورة ملحوظة الهجمات المسلحة والسرقات بقوة السلاح وجرائم السرقات الأخرى بفضل التقدم المحرز في نزع السلاح واليقظة الدائمة التي توفرت بفضل نظام الدوريات المختلطة.

تاسعا - الاستنتاجات

٣٩ - تأمل اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي بشدة تمديد سريان مفعول قرار مجلس الأمن ١١٥٢ (١٩٩٨) بشأن ولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، كما أوصى بذلك الأمين العام. وستتيح هذه المهلة للعناصر الفاعلة المختلفة المعنية بذل جميع المساعي اللازمة لنشر القوة المتعددة الجنسيات خلال الفترة التالية لانتهاء مهمة البعثة، بغية كفالة الأحوال الأمنية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات التي لا غنى عنها ولإجراء الانتخابات الحرة والديمقراطية والمتسمة بالشفافية.

٤٠ - وتأمل اللجنة الدولية للمتابعة في استمرار الإفادة من الدعم السوقي والتقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية متابعة مهمتها المزدوجة المتمثلة في كفالة الادارة السياسية لبعثة الدول الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ومتابعة اتفاقات بانغي عن طريق الوساطة الدائمة، حتى يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٤١ - وبغية تلافي أي تدهور أو أي خطر للعودة الى نقطة البداية والذي يمكن أن يؤدي الى انفجار اجتماعي، فإنه سيكون من المفيد التوصية بإصرار بأن تتخذ جميع التدابير على المستويات الملائمة، لا سيما على مستوى أمين عام الأمم المتحدة من أجل حث الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية بطريقة أكبر وأفضل بغية تقديم المساعدة اللازمة لتنمية جمهورية أفريقيا الوسطى، على نحو ما يطلبه المجلس في الفقرة ٩ من القرار ١١٥٢ (١٩٩٨). ومن المفهوم أن جميع هذه التدابير ستكون مصحوبة بجهود لا غنى عنها من قبل سلطات أفريقيا الوسطى. وسينطوي أي نهج معاكس على خطر تقويض فرصة هذا البلد في أن يطوي بصفة دائمة صفحة الأزمة، ويؤدي بذلك بصفة نهائية

الى فشل هذه التجربة الأصيلة لتسوية النزاع الداخلي والمتمثلة في الوساطة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٢ - وستواصل اللجنة الدولية للمتابعة، الحريصة على إنجاح مهمتها، أي الاستجابة بطريقة مرضية لتوقعات شعوب أفريقيا ورؤساء دولها، لتسوية أزمة أفريقيا الوسطى بطريقة صحيحة، بعدم ادخار أي جهد لحث جميع الأطراف المعنية بهذه الأزمة على التصرف بحكمة وتسامح وكرامة من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقات بانغي. وهذا هو ثمن السلام الحقيقي الدائم.

٤٣ - وفي اجتماع تولى رئاسته شخصيا السيد أنج فليكس باتاسي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، وعقد يوم الاثنين ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨ بحضور الحكومة ومديرو الأمن والعمد الذين حضروا من الأطراف الأربعة للبلد، أعاد تأكيد تصميمه الذي لا يتزعزع على احترام ميثاق المصالحة الوطنية الذي وقعه مع المسؤولين عن مختلف فئات الأمة في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٤٤ - وتأمل اللجنة الدولية للمتابعة في أن يبذل البديلان اللذان سيحلان محلها ومحل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، أي الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى، كل ما في وسعهما لانجاز ليس فقط المهام الموكلة إليهما، ولكن أيضا من أجل تدعيم السلام المستعاد بفضل المساعدة القيمة والتي لا يمكن نسيانها للبلدان المساهمة في البعثة، وفرنسا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٤٥ - وتشعر اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بالسرور لأنهما قدمتا، بالنيابة عن رؤساء الدول الأعضاء في لجنة الوساطة الدولية مساهمتهما الأفريقية الخالصة للبحث عن حلول للأزمة الخطيرة التي أوشكت على تمزيق قلب أفريقيا. وتشعران بالعرفان لجميع عناصر مجتمع أفريقيا الوسطى، لا سيما للسلطات الرسمية على جميع المستويات، وللمسؤولين في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، للتعاون الحيوي والعظيم الذي قدماه لفريق الوساطة في إطار التضامن الأفريقي من أجل المصلحة العليا لأمة أفريقيا الوسطى.
